مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: إدارة التنوع في الجزائر
اسم الكاتب: أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7170
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إدارة التنوّع في الجزائر

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم(*)
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص:

أدت التغيّرات السياسية التي شهدها العالم مطلع تسعينيات القرن الماضي، الى التأثير في الدولة وإجبارها على الاعتراف بالتعدد الثقافي، والإثني في معظم دول العالم ، ولم تكن الجزائر بعيدةً عن ذلك الجو العام الذي ساد المنطقة العربية من زاوية التأثر بمخرجات انتهاء الحرب الباردة.

وتبعاً لذلك، ولبحث الموضوع يمكن الانطلاق من فرض رئيس مفاده: "تباينت استجابة الجزائر، في التعاطي مع التنوع المجتمعي إذ رأت الجزائر في الاستجابة لذلك الأثر سبيلاً لتكيّف النظام من أجل البقاء، دون الالتفات إلى المطالب المجتمعية".

المقدمة:

تثار ادارة التنوع في البلدان عندما تظهر حركات احتجاج تعبر عن حاجة مجتمعية تتمثل، بالمطالبة بحقوق سياسية، أو ثقافية، أو مالية، نتيجة التمايز المُعبر عنه بسوء توزيع السلطة، والثروة، بمعنى ان التنوع لا يمثلُ مشكلة قائمة بنفسها إن لم تترافق معها مشكلتي الاندماج، والتوزيع مُعبر عنها بسوء استخدام السلطة، لاسيما في ظل الأنظمة الشمولية التي احتكرت لنفسها حق الإدارة، بدون الالتفات، أو الانتباه الى التنوع، واستخدمت الصهر للمكونات المجتمعية عبر شعارات الوحدة، والتنمية، والتحرر من الاستعمار.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

بذلك ، أهملت الدولة الوطنية غداة تشكلّها، مسألة هامة، وأساسية هي الاعتراف بتنوع نسيجها المجتمعي وغنى تركيبتها، حتى بدت الدولة وكأنها مجموعة من دول في كيان واحد .

أدت التغيّرات السياسية التي شهدها العالم مطلع تسعينيات القرن الماضي، الى التأثير في الدولة وإجبارها على الاعتراف بالتعدد الثقافي، والإثني في معظم دول العالم، ولم تكن الجزائر بعيدةً عن ذلك الجو العام الذي ساد المنطقة العربية من زاوية التأثر بمخرجات انتهاء الحرب الباردة .

وتبعاً لذلك ولبحث الموضوع يمكن الانطلاق من فرض رئيس مفاده: "تباينت استجابة الجزائر، في التعاطي مع التنوع المجتمعي إذ رأت الجزائر في الاستجابة لذلك الأثر سبيلاً لتكيّف النظام من أجل البقاء ، دون الالتفات إلى المطالب المجتمعية " .

أولاً : الاندماج و الاحتجاج والمواطنة

١: الاندماج

يشير معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية الى ان الاندماج هو " اندماج اشياء أو أشخاص معاً لتشكيل مجموعة واحدة أو كيان موحد " ، فالتكامل الاجتماعي هو تنسيق بين مختلف الطبقات ، والجماعات المختلفة السلالة ، وغيرها من انماط المجتمع .[١] وتبعاً لذلك فان عملية الاندماج هي العملية التي تسعى الى ضم الاجزاء الى الكل ، وتنظيمها ، والتنسيق فيما بينها للوصول الى المشاركة الفعالة في النظام السياسي . وعلى حد تعبير لوسيان و . باي هي: " عملية ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة".[٢]

وعند ذاك يحتاج الاندماج الى عنصرين يجب توافرهما، وهما: قدرة الحكومة على السيطرة على الاقليم الخاضع لسيادتها القانونية، "فالحكومات إذا شاءت لنفسها البقاء أن تتطور تطوراً ينزع بها إلى ضبط ممارسة السلطة، وإلى توجيه تطبيقها الفعلي لصالح الجماعة ، وإلى الحد من غرائز السيطرة بالسلطة، وبالكفاءة "[٣]، والآخر توافر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب ازاء الامة عموماً، تشمل الولاء، والإخلاص ، والرغبة في احلال الاعتبارات

القومية فوق الاعتبارات المحلية أو الضيقة . على ان توافر هذين الشرطين يجب أن يكون مصحوباً بقابلية سلمية لأن أساس عملية الاندماج هي عملية لا تستندُ إلى التلاحم القسري بقدر ما تستندُ إلى التلاحم الطوعي ، لان جهود المحافظة على المجتمع المندمج ، أو الاتحاد السياسي بالقوة قد تؤدي الى نشوب الحرب الواسعة النطاق[٤] ، إذ لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم ، وهي اذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطني لمصلحتها فإنها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الانتماء الاثني ، أو اللغوي ، أو الديني للجماعات .[٥]

لا يوجد مجتمع بشري إلا ويشهد درجة من درجات الانقسام ، والتعدد على أسسٍ مختلفة ، ولكن الأمر المهم هو كيفية التعامل مع هذه التعددية ، والآثار السياسية المترتبة عليها . فالتعددية لا تعد مصدراً لضعف المجتمع ، ولكنها قد تكون مصدراً لقوته ، حيث التسامح بين الدولة والجماعات المختلفة على أساس الدين ، أو الطائفة ، أو الاثنية ، أو العرق ، مما يقلل من فرص ظهور العنف ، وضمان حقوق المواطنة داخل الدولة " .[٦]

٢ : نمو حركات الاحتجاج وانتشارها

شهدت العقود الثلاثة الماضية تصاعد الحركات الاحتجاجية في كثير من البلدان ، ولاسيما تلك الدول التي عرفت سياساتها ، وإدارتها للحكم اشكالاً من التمييز بين مكونات المجتمع قائمة على اسسٍ دينية، أو اثنية، أو سياسية، وأدت الى تصاعد مطالب الشرائح المجتمعية لإشراكها في العملية السياسية، والإنتاجية التي حرمت منها لعقود بدعاوى الوحدة الوطنية، والتنمية وغيرها من المسوغات التي سيقت من أجل إدماج المكونات المجتمعية.

ان قيام الحركات الاحتجاجية في مجتمع ما، هو مؤشر على وجود خلل في البناء الاجتماعي، وضعف في نسق التماسك، والتكافل بين نظمه المختلفة مما يدفع الى التمرد، والإعلان عن هذا التمرد إذا توافرت القيادة المؤثرة الملائمة للاضطلاع بمثل هذا العمل . فالحركات الاجتماعية صورة مخففة من الحركات الثورية الضارية ، وإن كانت مثلها تبغي التغيير الواضح ، والهادف.[٧]

تُعد الموجات الناجمة عن الفقر ، وعدم المساواة ، والمطالبة بتقرير المصير من بين العوامل المعروفة التي يمكن ان تولّد موجات جديدة من العمليات الدستورية . لقد تغيّر واقع الخطى في هذا المجال على اية حال ، وأي تركيز متجدد يجب ان ترافقه جهود لإجراء عمل دستوري جديد أو اصلاحي ،[٨] أي وجوب الاستجابة للمطالب المجتمعية .

٣ : المواطنة والمطالب المجتمعية

الحقيقة المؤكدة هي أن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم في كثير من البلدان سواء في الشرق الاوسط ، أو في شمال إفريقيا ، فلا الحاكم اعتبر نفسه مواطناً مسؤولاً أمام مواطنيه ، والتزم معهم بتاريخ محدد لتقديم الحساب ، ولا تم اعتبار المواطن جوهراً لتشريع أو عدم تشريع الحكم من خلال التصويت الحر والنزيه غير الموجه. هذا رغم تسجيل حالات انفراج سياسي في هذا البلد أو ذاك، حيث قلّت حدة القمع السياسي، وتم اشراك حركات سياسية في السلطة لمدد معينة .[٩]

بذلت الحكومات الديمقراطية الحديثة جهداً في مسار بناء شكل وطني معين ، واستدعى تأسيس الاستقلال السياسي إلى بناء كيان سياسي منظم على أساس الإرادة العامة، والمشتركة التي لا تسمح فقط بإعادة تعريف مصطلحات المواطنة – وذلك بافتراض أن الإذعان للقانون في حد ذاته إنعتاق ، وتحرير – ، ولكن في الوقت نفسه ، بتشجيع اختيار مبدأ الانسجام الاجتماعي، والسياسي ، وذلك أن السبيل إلى بناء وحدة الكيان السياسي هو – الى حد ما – نفسه الذي يؤدي الى وحدة الكيان الاجتماعي بل يُفرضان معاً كشرطين لتحقيق المواطنة الديمقراطية. وبما أن نموذج التعدد الثقافي يفضي إلى إرساء تصورات ، وممارسات مرتبطة بالمواطنة، فإنه يوازي بدقة تغيّرات الأنموذج الذي ينبغي الإحاطة بمعناه، وحيزه ، وقيمته ، ومخاطره.[١٠]، وبموجب ذلك يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الأقل دون إقصاء لأي جماعة ، أو أغلبية ، أو حرمانها من امتلاك متطلبات ممارسة حقوق المواطنة ، وأداء واجباتها.[١١]

ثانياً : النسيج الاجتماعي في الجزائر

تميزت المنطقة المغاربية ، وشمال إفريقيا تاريخياً بتعددية ، وشكلت الكتل الأمازيغية أحد أبرز مكونات التعدد الثقافي ، والاثني الذي أضفى على المركب الاجتماعي حيوية ، وثراء ، إلا أخذت المسألة الأمازيغية أبعاداً سياسية مهمة تتصل بالصراع على الهوية ، في ظل هيمنة العرب ، والتداخل العضوي بين فكرة العروبة والإسلام معاً ، لاسيما في ظل الدور الوطني التاريخي للحركة السلفية في إطار الحركة الوطنية المغربية . هذا فضلاً عن عجز النخبة المثقفة في عموم البلدان المغاربية ببناء انظمة ديمقراطية ، " إذ لم تعمل النخبة المثقفة المغاربية بعد وصولها إلى السلطة من أجل بناء أنظمة ديمقراطية ليبرالية ، ولم تفعل بعض فصول الدساتير " الديمقراطية " التي صاغتها بنفسها ، بل قامت بتحويل المؤسسات ، والتقنيات ، والإجراءات الديمقراطية التي ارستها بنفسها إلى ادوات للإجماع والتأييد " . [١٢]

تتألف التركيبة السكانية للجزائر من العرب والبربر [١٣]، وتتميز أيضاً بالتنوع ، وتتماثل مع نظيرتها في المغرب من حيث الاصول ، فالبلدين كلاهما يعيش عليه كثير من الاجناس خاصة منهم الأمازيغ (البربر) ، والعرب وأقوام أخرى وفدت اليها عبر حقبٍ تاريخية قديمة ترتب على ذلك ، ثنائية العرب/ البربر، وثنائية الاسلام ويشكلون الغالبية العظمى من سكان البلدين ، واليهود وهم أقلية. "هذا، فضلاً عن طبيعة السياسة المتبعة في الجزائر ، صار الفرد الجزائري المعاصر كيان مركب معقّد، تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية ، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر ، ولا حدود السياسة مع الأمة ، وبالتالي ، فإن تعددية الإنتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الإنشطار الذي تتخاطفه ، وفي الان الواحد ، مشاعر إنتماء اجتماعية متعارضة ، ومتنافرة في مختلف المستويات، والاتجاهات، وترتبط هذه الظاهرة مباشرة بغياب مفهوم المواطنة.[١٤]

ثالثاً: وعي التمايّز الثقافي

ان الاعتراف بالتنوع في الجزائر ، جاء وليد ظروف سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية مرت بها الدولة ، وتباينت درجة الوعي به – في التاريخ المعاصر – برزت صيرورتها الاولى منذ ثمانينيات القرن الماضي، بظهور، حركات احتجاجية من أجل الهوية ، ومطالب

سياسية، وفتحت ثغرة في النظام السياسي الذي ظل يخفي ذلك التنوع الحاصل في الواقع على المستويين الثقافي ، والسياسي.[١٥]

وارتبط أول تحولٍ ساهم في بروز المسألة الأمازيغية الى العلن بحدثين رئيسين هما: الاول ذو بعدٍ خارجي، وهو مرتبط ارتباطاً بأحداث "الربيع الأمازيغي" في الجزائر خلال شهر نيسان / أبريل ١٩٨٠، إذ خرجت تظاهرات كبيرة احتجاجاً على منع الكاتب مولود المعمري من إلقاء محاضرة عن الأدب الأمازيغي القديم في جامعة تيزي وزو ؛ أما الاخر فهو ذو بعد داخلي يرتبط باحداث ايار / مايو ١٩٩٤ في الرشيدية، حيث تم إعتقال سبعة أساتذة يحملون لافتات مكتوبة بالحروف الأمازيغية (تيفيناغ)، وتعززت صفوف الحركة بعددٍ من اليساريّن ، الأمر الذي أدى إلى تحولات في بنيتها الداخلية أثرت في طريقة عمل الحركة الأمازيغية وطوّرت مطالبها من ثقافية إلى مطالب حقوقية – سياسية .[١٦]

ونرى ان ربط الأمازيغية بإشكاليات الحداثة والديمقراطية جعلها تنتقل إلى المستوى السياسي في تطور لطبيعة الاحتجاج الذي التقى مع الدعوات اليسارية للدمقرطة والإصلاح السياسي ، المطالبة بإعادة النظر في بنية ومؤسسات الدولة .[١٧]

رابعاً : إدارة التنوع من النظام الجزائري

عموماً لقد تبنت الحركة الثقافية الامازيغية خطاباً احتجاجياً مزدوجاً ، في مواجهة الدعوات إلى "التعريب"، واقصاء الأمازيغية من المشرع الثقافي لدولة ما بعد الاستقلال ، والاكتفاء بالنظر إلى الامازيغية من خلفية تراثية فولكلورية ، كانت الغاية منها إبعاد الثقافة الامازيغية عن اليات التنشئة الاجتماعية .[١٨]

اعتمد النموذج الجزائري للإندماج الوطني ، في إطار دولة ما بعد الاستقلال ، على سياسة الإدماج القسري الممزوجة بالسياسة الاجتماعية ، وسياسة التعريب القسري للنظام التعليمي ، لتحقيق ما كان يطلق عليه، الاستقلال الثقافي، واللغوي، ومواجهة فرنسة الثقافة، واللغة في الجزائر. من هنا كانت اللغة العربية، والثقافة الاسلامية الرسمية لهما الاولوية، والهيمنة في إطار سياسة التعريب، مما أدى إلى تهميش ثقافة البربر ولغتهم.

لكن منذ الصراع بين الحركة الاسلامية السياسية الجزائرية (جبهة الانقاذ الاسلامية)، والدولة (المؤسسة العسكرية)، برزت صحوة بربرية في مواجهة عنف الاسلام السياسي، ورفض مشروع الدولة الاسلامية الذي طرحته الانقاذ. من هنا برز الدور البربري ، والبعد الإثني السياسي في مواجهة الانقاذ ، وسياسة التعريب ، وبرزت مطالب البربر في إطار ديمقراطي وهوياتي .[١٩]

ما تزال الجزائر تراوح مكانها في اقرار التنوع، والاعتراف به، بسبب طبيعة الأنظمة السياسية المتعاقبة فيها، وظل الاعتراف بالتنوع رهين ما تمنحه الدولة لشرائح المجتمع المتنوعة في ادارة المقاطعات، وتفاقم أثر المشكلة سلباً في الجزائر، وهنا تثار مسألة في غاية الأهمية، وهي ان الاندماج ضروري لأي مجتمع ولكن ليس بطريقة الصهر وعدم الاعتراف بمكونات المجتمع، وهو ما بدا واضحاً في الحالة الجزائرية في محاولاتها لإقرار التعريب إذ ظلت الافكار العروبية ، والإسلامية تقف بالضد من كل ما من شأنه أن يسود التكيف الثقافي في داخل الدولة ووقفت بالضد من كل محاولة أو مطلب مجتمعي للأقليات ، وحرمت البلاد من إدارة عادلة للتنوع . ومقاربة هذه الإشكالية تكتسب اهميتها من الظلم الإضافي الذي وقع على الاقليات العرقية ، والدينية ، والمذهبية . كما تستمد أهميتها من ضرورة توفير مكانة لائقة للأقليات في أنظمة الحكم الديمقراطية ، تحقق من خلالها ذاتها وتمارس ثقافتها في إطار اندماج وطني حقيقي ينطلق من تأكيد القواسم المشتركة للعيش المشترك ويجنب الأقلية استبداد الأغلبية .[٢٠]

عرف الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ تعديلاً في العام ٢٠٠٢ ،[٢١] تم بموجبه الاعتراف في الديباجة باللغة الامازيغية كلغة وطنية ، وذلك تحت ضغط الحركة الاجتماعية الشعبية الثقافية بعد أحداث منطقة القبائل ، مما يؤكد دور هذه الحركات الاجتماعية في الضغط على صاحب القرار .[٢٢] ويعد قرار بوتفليقة إقرار الأمازيغية لغة وطنية[٢٣] نقلة نوعية في تعامل السلطة مع المطلب الأمازيغي.[٢٤]

لم يؤد الاعلام في الجزائر دوراً في ادارة المقاطعات وظل الإعلام منذ العام ١٩٦٢ وحتى العام ٢٠١٥ حبيساً لإدارة الدولة ، والنظام السياسي ، ويدار ادارة مركزية كما هو حال النظام السياسي ، لاسيما وان " معظم وسائل الاعلام مملوكة للدولة أو تخضع لرقابتها ، وهذا يجعلها تتحدث إلى الناس ولا تتحدث معهم " [٢٥]ولم يتحرر الاعلام ليؤد دوراً مستقلاً حتى ولو نسبياً بعد اعوام اقرار التعددية بعد العام ١٩٨٩ . ان استمرار الاعلام في النظر الى قضايا التنوع باعتبارها مفتتة للوحدة كما في حالة الجزائر اثرت سلباً على ادارة التنوع .[٢٦]ويظهر في الجزائر ، أن هناك تخوفاً رسمياً من الانفتاح الاعلامي ، ويمكن تفسيره بخشية الحكومة من فقدان السيطرة على وسائل الاعلام المعارضة [٢٧]. ففي وقت أعلن فيه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العام ٢٠١١ – ضمن حزمة الاصلاحات التي قررّها – عن فتح المجال أمام انشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة بعد أن تمسك منذ توليه الحكم في العام ١٩٩٩ ، بضرورة بقاء مجال الاعلام المرئي ، والمسموع حكراً على الدولة . وعلى الرغم من هذا الاعلان الرسمي إلا أن القوانين المنظّمة لافتتاح القنوات التلفزيونية ، والإذاعية الخاصة لم تصدر بعد ، ولم تعتمد أي قناة خاصّة لحد الان ، غير أن عدداً من القنوات التلفزيونية الفضائية الجزائرية قد بدأت البث عبر الاقمار الصناعيّة انطلاقاً من الخارج ، وبعضها افتتح مكاتب له في الجزائر حيث تقوم بتسجيل برامجها وتغطية الاحداث المحلية ، وتغض السلطة لحد الان الطرف عن نشاطها الذي يتم خارج أي إطار قانوني محدد . وعموماً ، فإن فتح مجال الاعلام المرئي والمسموع جاء خطوة متأخرة ، وقد فرضه السياق العالمي المرتبط بتطور تكنلوجيا الإعلام وتجاوزها حدود المنع القانوني .[٢٨]

في واقع الحال لا يمكن الحديث عن ممارسة إعلامية حرة ، ومهنية في ظل الاستمرار بالعمل بالأحادية الإعلامية في مجال السمعي البصري . فممارسة الحريات السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والنقابية لن تكون ممكنة في ظل احتكار السلطة لقطاع السمعي البصري . كما أنه لا يمكن الحديث عن مجال للحرية في العمل الإعلامي في ظل غياب لمنظمات قويّة لأصحاب المهنة ، وكذا وجود نوادي وتقاليد نقابية ، وفضاءات حرة لمناقشة

مختلف القضايا . لقد أفضت القيود ، والمعيقات الأنفة الذكر إلى الحد من حرية الإعلام في الجزائر بل ، وان هذه الحرية عرفت تراجعاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة في ظل استمرار سياسة غلق الساحة الإعلامية ، ودفع الناشرين والصحافيين إلى ممارسة مزيد من الرقابة الذاتية بغية الاستمرار في نشاطهم المهني .[٢٩]

وتبعاً لذلك فان حركات الاحتجاج في الجزائر في حالة تطور، طالما ان ليس هناك استراتيجية واضحة لإدارة التنوع ، وتقف مجموعة من الاسباب وراء هذا، العجز في وضع حلول لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة يأتي في مقدمتها الاتي:

١- استمرار الشرعية التاريخية اساس في التعامل مع التنوع

أن شرعية الدولة خلال الفترة الأولى من بناء الدولة، إنما نشأت، وترعرعت بفعل الدور المزدوج الذي تولته بعد الاستقلال، دور المرشد للرابطة القوية والتي غذيت بعناية بطابع رمزي بين الدولة، ورعاياها، أن هذا المزيج من القوة الرمزية، والقوة الاقتصادية جرى جعله مؤسسياً في الجزائر، في ظل نظام الحزب الواحد وهو الحزب الذي يرعى الأمور كلها ويعد رمزاً للاستقلال[٣٠]. من الناحية الاجتماعية، فلقد تكلم الزعماء في الجزائر عن خلق نظام اجتماعي لا رجعة فيه ، من شأنه أن يغير حتى مواقف الأفراد وهويتهم، وإذا كان ذلك نظرياً فأننا من الناحية العملية أصبحنا أمام مجتمعين؛ مجتمع (مهمش) والاخر (مرفه) وبين هذا وذاك كانت المسافة واسعة ، في مجتمع يعاني أصلاً من مشكلات اجتماعية – سياسية، ويعاني الفقر المدقع وبحسب أحد الكتاب عند وصفه هذه الفئة التي وصفها بالفئة (المهرسة)[٣١] .

هذا هو الواقع نظرياً ، ولكن عملياً كانت المراحل الأولى من الاستقلال قد أفادت من تلك المبادئ النظرية لكنها لم تكن قادرة على الاستمرار في ذلك الى ما نهاية ، لاسيما مع انهيار العقد الاجتماعي الوطني، "وضعف هيمنة الدولة مركزياً على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية المختلفة "[٣٢]، وعند ذاك يكون البديل الوحيد أمام القوى المجتمعية ، المقاومة

السلبية أولاً ثم الاحتجاج العنيف ثانياً عندما تبلغ التناقضات أعلى من مستوى قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه".[٣٣]

ان "الشرعية التاريخية" التي قد تدعيها أسر حاكمة أو قادة وطنيون فهي شئ من "أشياء الماضي"، ولا يمكن أن تبرّر نفسها في الحاضر إلا بدخولها تحت الشرعية الديمقراطية والتكيّف مع أحكامها. إن ذلك وحده هو الذي يمكن أن يعطيها معنى في الحاضر، ويفتح أمامها باب الاستمرارية.[٣٤]وهو ما ينطبق على النظام السياسي الجزائري في مختلف مراحله ، إذ لم يسمح بالاعتراف بالتنوع إلا من قبيل الاضطرار ، بسبب هيمنة السلطة ، التي تستمد وجودها من الشرعية التاريخية على الرغم مما اعترى الشرعية التاريخية من نواقص داخلية ، وضواغط خارجية ، فضلاً عن انشغالها بالإسلاميين لأكثر من ثلاثة عقود ، وظلت الانشغالات السياسية ، والعشرية السوداء الى أن يبقى الصراع السياسي والعسكري – الأمني حاجزاً أمام الالتفات الى المشكلات الاجتماعية – السياسية، وأدى إلى تزايد المطالب المجتمعية ، وصار ينذر بتزايد الضغوط على النظام السياسي في ظل بيئة محلية واقليمية ودولية غير مؤاتية لصالح النظام واستقراره .

٢- فشل الدولة في إدارة التنوع

لم تقف الدولة الجزائرية على مسافة واحدة من كل مواطنيها ، ولم يتم الحكم فيها من خلال مؤسسات . وإنما طلب ثقافة وطنية عربية المحتوى ، والتوجه من دون الالتفات الى التعددية اللغوية، ووجود الثقافات الجهوية، والشعبية، وأدواتها من لهجات، ولغات دارجة وموروث شفهي، وأفرز هذا التمايز حركات جماهيرية خارج الدولة للمطالبة باحترام الخصوصيات اللغوية، والثقافية، والاختلاف الثقافي.[٣٥]

٣- النخب التقليدية الجزائرية

أثرت النخبة الجزائرية التقليدية ، وإستمرارها في قيادة الدولة والمجتمع إلى تعميق حالات الاستبعاد ، والاقصاءات ، وحالت دون خلق وعي متجانس ، وخاصة دون تحقيق الإندماج لمكونات المجتمع وللبنى الاجتماعية ما قبل الحداثية ،[٣٦]وقد يفسر عمق الخيبة في

الجزائر ، عجز النخبة التقليدية في اشاعة ثقافة التنوع ، وأدت الى حد ما إلى ظهور نخبة استطاعت استقطاب المطالب الثقافية الامازيغية .[٣٧] فضلاً عن أحزاب سياسية ذات صبغة بربرية ، وكانت سنة ١٩٨٠ إيذاناً بنهاية لسياسة استهدفت تحديثاً مفروضاً من فوق وبداية لتصدع المشروع السياسي الحامل لها ، وعند ذاك ظهرت حركة الاحتجاج من أجل الهوية البربرية بصيغ لم تشهدها الجزائر من قبل .[٣٨] وقد توجت حركة الاحتجاجات باستجابة السلطة لأبرز مطالبها ، من خلال خطاب الرئيس بوتفليقة الذي أعلن ترسيم الأمازيغية.[٣٩]

خامساً : التغيرات في المنطقة العربية وتحفيز الإثنيات

أدت التغييرات في المنطقة العربية منذ مطلع العام ٢٠١١ ، الى أحداث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النظم السياسية العربية ، ورغم إقرارنا المسبق ان حجم التأثير تباين من دولة الى اخرى ، إلا إن دورها يكمن لا في خلق الاثنية في تلك الدول ، وإنما في تحفيزها .

إذ لم يؤد النظام السياسي الجزائري دوراً في التعاطي مع مشكلاته الاجتماعية السياسية، على الرغم من تنامي البعد الإثني السياسي نسبياً في الجزائر عقب الانتفاضات / الثورات العربية. لكن مواجهة الدولة الجزائرية كانت صارمة مع استخدام السياسة الاجتماعية، وأدواتها. ايضاً لم يشهد جوهر سياسة الاندماج الداخلي تغييراً كبيراً يؤدي إلى دمقرطة الدولة ، ومؤسساتها ، وسياساتها في سجال الاندماج الداخلي .[٤٠] إذ لم تؤد الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى تغيير جذري على مستوى النظام الجزائري الذي اكتسب فن التحكم في الوسائل التي تضمن بقاءه ، ومنها استغلال تخوف المواطن من الرجوع إلى حالة عنف التسعينيات .[٤١]

ولقد فسر النظام الحاكم في الجزائر انتفاضة كانون الثاني / يناير ٢٠١١ بغير طبيعتها السياسية ، كونها اتسمت بذات الخصائص لسابقتها من الانتفاضات كعدم الاستمرارية ، والتأطير وفق برنامج واضح للتغيير الجذري ، وغياب المطالب السياسية الواضحة ، عكس الحالتين المصرية والتونسية اللتين شهدتا إصراراً على الاستمرار في

الاحتجاج ، ومطالبات سياسية محددة . ويبقى الباب مفتوحاً على كل الاحتمالات في الجزائر أمام عدم قدرة النظام على إجراء اصلاحات جوهرية ، وعجز أحزاب المعارضة ، وسد الطريق أمام التداول السلمي ، مثلما كان الحال في مصر وتونس قبل ثورتيهما . [٤٢]

سادساً : ادارة التنوع ومستقبل الدولة

ولّدت الثقافة الرسمية للدولة الجزائرية تناقضات لا يمكن تغافلها ، إذا نظرنا إلى الثقافة – بحسب بول بوريل – كعنصر تلاحم بين القواعد ، والأدوار[٤٣]. أي أن التركيز هنا يكون على جانب الممارسة وليس على الجانب المعرفي ، لان جانب الممارسة هو الذي سيحدد دور النخبة المثقفة في مدى قدرتها على تكوين ، أو توجيه كل أو جزء من المجتمع المدني ، الذي تتواجد فيه هذه المجموعة ، أي أنها تساعد على توجيه ممارسة اجتماعية .[٤٤]عليه ، فان عملية التماثل الثقافي اللاواعي ، والاغترابي ينبغي ابداله بعملية التمايز الواعي المبني على المعرفة .[٤٥]لاسيما وان فوائد ادارة التنوع لا تعود على المجموعات المختلفة ، وإنما على الدولة واستقرارها السياسي تبعاً للسياقات الوطنية ، وتبعاً للتصورات التي نُقيمها حول الإندماج ، فإن مسألة أخذ الحاجيات الخاصة لأنواع مختلفة من الاقليات توضع في قالب اصطلاحي مختلف . ولكننا نلاحظ بصفة عامة أن سياسات التعدد الثقافي تهدف الى :[٤٦]

١- الحد من الاقصاء

٢- وتدفع في اتجاه الاعتراف بالحق المشروع لكرامة الاشخاص ؛ ويترجم هذا بداهة بإشعارهم وتوعيتهم بمخاطر إنكار هويتهم الاثن– ثقافية .

٣- ويؤدي هذا إلى الاعتراف بحق الأقلية في حماية لغتها وممارستها الثقافية ، والاستفادة من الإعفاءات والتمتع في بعض الأحيان ، بدرجة معينة من الحكم الذاتي في تدبير بعض القطاعات في حياتها الاجتماعية (مثل التربية والإعلام ، ... وغير ذلك) .

ولا ينفصل التعدد الثقافي ، ككل مذهب سياسي عن الالتباسات أو المشكلات . وترتبط نتائجه السياسية والاجتماعية بالنظر إلى حضور الطبيعة الديمقراطية لهذه المقدمات أو عدم حضورها .وبعبارة أخرى ، مدى قدرة التعدد الثقافي – في مختلف الاشكال التي يتخذها

– على تقوية الحرية وليس على إضعافها .[٤٧] تعثر ادارة التنوع اثر في الدولة الجزائرية من الزوايا الاتية:

أولاً : ما حصل من التفات إلى المطالب المجتمعية الثقافية منها ، خاصة ، لم يكن بمبادرة من الحكومة لاسيما في بداية ثمانينيات القرن الماضي ومطلع الالفية الجديدة ، وإنما رد فعل على قوة تلك المطالب وتصاعدها من مطالب ذات طبيعة ثقافية إلى مطالب سياسية ، وهذه واحدة من مخرجات فشل الدولة الجزائرية في إدارة التنوع . انطلاقاً من أن لا ثقافة واحدة موحدة في اي من الدول فان فان الثقافة الشاملة (الوطنية) ، توجد الى جانبها ثقافات أخرى أقل من الاولى انتشاراً تسمى الثقافات الفرعية، ويكون التمييز على اساس طبيعة الثقافات الفرعية وأسلوب تعاملها مع الثقافة الشاملة (الوطنية). وفي الجزائر، وانطلاقاً من فرض الثقافة الوطنية بمحتواها العربي الاسلامي، أدت الى ان تكون الثقافات الفرعية مُغيبة، ولم تستطع السلطة ان تحيّد تماماً عناصر التنافر بين الثقافات الفرعية، وبين الثقافة الوطنية. لذلك يتعين على النظام السياسي الجزائري أن يعين موقفه عبر الثقافة الوطنية، من مسألة الثقافات الفرعية المنتشرة في المجتمع.[٤٨] والسعي باتجاه الانتقال من الثقافة التابعة إلى الثقافة المشاركة . و يتعلق الأمر دائماً، بالنسبة للأقليات، بإعادة التفاوض حول نمط الاندماج ضمن الرهانات الاجتماعية ، والسياسية الشاملة . ويمكن أن نستخلص حكمين يرتبطان بطلبات الاقلية ، يكمن النوع الأول من الطلبات مثلاً في تغيير البرامج المدرسية وملاءمتها مع واقعها ، وطلب الحق في الإعلام ، والمحافظة على طابعها اللغوي ، ويكون الهدف من هذه الطلبات التحقيق السياسي للهوية ؛ في المقابل ، لا تنحصر معظم طلبات الأقليات ، بالنسبة للحكم الثاني ، في الاعتراف بالهوية ، ولكنها تطالب فقط بالإنصاف والمساواة في الفرص والإدماج السياسي التام .[٤٩] ويبقى بعد هذا ، أن القول بخطر البلقنة الزاحف الذي يحمله التعدد الثقافي قول قلما تثبته الوقائع .[٥٠]

ثانياً : وبذلك فان مستقبل الدولة الجزائرية سيكون رهيناً بتسوية الخلافات السياسية من خلال ايجاد مؤسسات سياسية تتسم بالاستمرار والديمومة وتكون ادارتها ، والقائمين عليها

موظفين تنتهي اعمالهم ، وتبقى المؤسسات قائمة . ويبدو أن هذا الأمر صعباً لاسيما في ظل ايديولوجية تتسم بالثبات ، وتربى عليها أجيال لا ترى في اقرار التنوع هدفاً تتطلع اليه. بمعنى ان الجزائر بحاجة الى تنشئة سياسية اجتماعية تقر التنوع وتعترف به سلوكاً وعملاً . ونعتقد أن مثل هذا الامر يتطلب وقتاً طويلاً فالتجربة الجزائرية في الحكم اثبتت ان الشرعية الثورية ما تزال مستمرة منذ أكثر من ستة عقود ، وبالرغم من ظهور، جيل لم يعرف عن الثورة إلا ما يسمعه أو يقرءاه ، وان الشباب الجزائري قد نما في مجموعه خارج نطاق الحزب الواحد ، إن لم يكن قد اتخذ موقف المتمرد عليه.[٥١] أي انه مهمش من العملية السياسية بدراية ، أو بدون دراية ، وربما يكونون وقود لثورة إن لم تتدارك السلطات في الجزائر هذه المسألة ، وفي الجزائر تجربة مؤلمة عاشتها منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي ، عبر الشباب من خلالها عن طموحاته. وقد تتكرر ذلك، ولكن ليس برداء اسلامي وإنما إثني – ثقافي، أو جهوي شمال– جنوب، ومن ثم قد يؤدي بطء الاستجابة للمطالب المجتمعية الى اتساع مظاهر الإحتجاج في أكثر من مكان في الجزائر، وإمكانات ذلك متوفرة في التأثر بما حصل في بعض دول الشمال الإفريقي، ولاسيما ما حصل في ليبيا وتونس .

ثالثاً: لم تتأثر الجزائر بموجة التغييرات الدولية، التي تمثلت بتشجيع أشكال التعدد الثقافي المبنية على أساس احترام حقوق الاقليات. وكان الهدف يكمن في بسط علائق السلم داخل المجموعات الثقافية، والتنبؤ بمخاطر الصراعات. وأدت المنظمات الدولية دوراً هاماً في هذا الجانب، وساهمت على مستوى عالمي في إشاعة "الخطاب السياسي المرتبط بالتعدد الثقافي.[٥٢]ولم يكن ذلك، بسبب نجاعة النظام السياسي وقدرته على الإستجابة للمطالب المجتمعية ، وإنما بسبب الحضور الذهني للفرد الجزائري ، وبما يحمله من ويلات العشرية السوداء التي مرّت بها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي ، هذا فضلاً عن وجود وضع دولي مؤات يخدم الجزائر بفضل المشاركة في الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب ، وهذا يعني ان اي تغيّر في الوضع الدولي قد لا يحمي النظام السياسي في الجزائر من مخاطر الانزلاق في اتون موجة من حركات الاحتجاج التي قد تطيح بالنظام السياسي ، ونعتقد ان من بين

المخارج الرئيسة لتفادي مثل هذه المخاطر ليس التعويل على الوضع الدولي ، وإنما ايجاد استراتيجية للإصلاح السياسي لإدارة التنوع قائمة على احترام مطالب المكونات المجتمعية، ودفع النظام باتجاه ضمان مشاركتها في العملية السياسية والإنتاجية انطلاقاً من مبدأ المواطنة، وليس من أي اعتبارات أخرى خبرتها السياسة الجزائرية وأثبتت عدم جدواها، وبجمل أدق الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح ؛ والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة؛ ثم الانتقال من "حياة سياسية" قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية. وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل، [٥٣]وفي هذا المنهج ضمان لشرعية النظام قانوناً ودستورياً، وترسيخ أساسٍ قوي في بناء الدولة الجزائرية. والمطلوب اذن وضع استراتيجية لإدارة التنوع وذلك للأسباب الاتية :

١-إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحدياً حقيقياً للأمن الاجتماعي والثقافي وبالتالي ينعكس سلباً على بناء ممارسة سياسية متوازنة وفعالة ، فلا زالت عناصر الهويّة الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسيون ، سواء من النخبة الحاكمة أومن قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

٢- من الطبيعي أن نؤكد هنا أن الخروج من الازمات والتوترات التي تمر بها الجزائر حالياً لن يتحقق إلا بإعادة الاعتبار للمواطن في السياسات والإجراءات المختلفة للدولة بقصد التكريس الفعلي لمفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد ، قوامه الاساس ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بصرف النظر عن الايديولوجية أو العرقية . إن المواطنة بكل ما تشمله من متطلبات واليات تعد حجراً اساسياً في مشروع بناء الوطن .[٥٤]

٣- تبقى تطورات الأزمة مرهونة بطبيعة ، وموعد الاجراءات التي ستفصح عنها السلطة فيما يخص تنفيذ قرار ترسيم الأمازيغية وكيفية تطبيقه عملياً. يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالإندماج ، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية " الاعتراف " من جهة ، بتعدد المجموعات الاثن – ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها؛ والبحث من جهة ثانية على ملاءمة، في حدود الامكانات المتوفرة، هذا التنوع الثقافي وذلك على اسس منطقية

وواضحة. ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر التي تقر بالتذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع "الاعتراف" بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف ..[٥٥]

يجب أن يمر الحل ، إذن ، عبر الاعتراف بالحقوق الثقافية الموضوعية . ويبقى هذا الحل غير كافٍ بالنسبة للبعض . ذلك أن إعطاء سياسة الهوية الحيز الذي تبرره المبادئ التي تحركها يقتضي ايضاً إعطاء الأقلية الحقوق الجماعية التي تتمتع بها أساساً الأغلبية السائدة. ويمتلك في هذه الحالة كل واحد فضاءً مؤسساتياً يعبر من خلاله عن هويته الثقافية. وعندما نتموقع في إطار وجهة النظر هذه، فإننا نعمل على زعزعة تمثيل احادية موحدة ثقافياً، لنتجه نحو مواطنة مشتتة يكون من اثارها خلق فضاءات استقلال مؤسساتي داخل المجموعة السياسية . ويمكن أن يأخذ هذا الاستقلال شكلاً متقدماً من الحقوق التي تسمح بالحكم الذاتي أو التمتع بحق الحصانات أو الإعفاءات.[٥٦]

الخاتمة:

لم تنشئ الحكومات الجزائرية المتعاقبة مؤسسات سياسية قائمة على اساس الكفاية ، وحرمت الدولة والمواطن من حق الإنتماء لها والشعور بالمواطنة فيها. وظلت الروابط بينهما قائمة على أسسٍ ايديولوجية. هذا فضلاً عن، غلبة الصراعات السياسية بين مؤسسات الدولة الرئيسة، وظلت الغلبة للمؤسسة العسكرية وخضوع المؤسسات الأخرى لها ، وظلت ادارة التنوع والإلتفات اليها في اسفل قائمة السياسات الحكومية المتعاقبة.

ومما زاد الأمر سوءاً فضلاً عن الصراع السياسي هو، أن مسألة التربية والتعليم في الجزائر ظلت تدور في فلك التعريب ، ومحاولات صهر النسيج المجتمعي مثلت جوهر السياسات التعليمية في الجزائر ، وما حصل من تغيّرات في اقرار التعددية لم تكن تتعدى الاطار العام الداعي الى الانصهار في العربية ، والفرنسية سبيلاً للإستراتيجية التنموية في الجزائر .

وإذا كانت محنة الجزائر تتمثل في عدم حالات الاستقرار السياسي المتتابعة ، والناجمة عن سوء ادارة السلطة والثروة ، فهي تحتاج اليوم قبل أي وقتٍ مضى ، الى عقد مؤتمرٍ وطني يناقش ادارة التنوع كحالة لازمة للاستقرار ، والتنمية الوطنية ، ويعزز روح المواطنة .

فمبادرات المصالحة الوطنية التي حصلت في الجزائر في غالبها الاعم كان بين السلطة والإسلاميين ولم تتناول لا من قريب أو بعيد الى مسألة النسيج المجتمعي الذي يحتاج الى حوار ملح باعتباره الاساس لأية تنمية وطنية قد يؤدي الى افراغ الجزائر من ازماتها السياسية .

من المقترحات لحل اشكالية ادارة التنوع في الجزائر الاتي :

١- اعتماد مبدأ المواطنة اساساً في التعامل بين المكونات المجتمعية في الجزائر ، بدون التمييز على اساس الدين ، أو اللون ، أو الجنس ، أو العرق .

٢- الشروع بإستراتيجية لإدارة التنوع في الجزائر تجعل من الاندماج اداة للوصول الى حلٍ لمشكلة النسيج المجتمعي المضطرب .

٣- دسترة الأمازيغية لغة وطنية الى جانب اللغة العربية .

٤- الالتفات الى اثر التعريب على بقية مكونات المجتمع الجزائري ، لان المشكلة لا تكمن في التعريب ، وانما في الاسلوب الذي يحرم الاخرين من تداول وتعميم لغاتهم .

Diversity Management in Algeria

Prof.dr khairi.A.Jasim

Abstract:

The political change which had known at the end of the 20th century, led to an effect on the state and forced it to recognize the multiculturalism and the ethnic in most of the world. Algeria wasn't far from that general situation which prevails in Arab region as a result of the cold war's end

According to that and to study the subject we can begin from major hypothesis that includes: the response of Algeria varied to deal with the diversity of community , thus , Algeria saw in response to that , a way to adapt the system for survive . regardless to the demands of the community.

[1] معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها – سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية – جامعة الدول العربية ، نيسان / ابريل ، ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

[2] نقلاً عن : صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي اسسه وأبعاده ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٨٨ .

[3] اندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ترجمة علي مقلّد وآخرون ، الجزء الاول ، الاهلية للنشر ، ١٩٧٥، ص ١١٠.

[4] كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة مُحَمَّد محمود شعبان ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٣ .

[5] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة : حسن نافعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩٨ .

[6] مي مجيب ، " الإستبعاد البنيوي : الانتماءات الاولية كمدخل للعنف بين الدولة والمجتمع " ، اتجاهات نظرية (ملحق) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٣) ، القاهرة ، تموز/ يوليو ٢٠١٣ ، ص ٩ .

[7] احمد ابو زيد ، " الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل " ، مجلة العربي ، العدد (٥٩٣) ، الكويت ، نيسان / ابريل ٢٠٠٨ ، ص ٣٠ .

[8] بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع : الدعم الخارجي لعملية سيادية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ورقة سياسية ايار / مايو ٢٠١١ ، ص ١٠.

[9] احمد جزولي ، " دولة الحق والقانون في الوطن العربي : الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً .. مطاف التحول وحقيقة الرهان " ، في : علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٤ .

[10] باتريك سافيدان ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة : المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء – المغرب ٢٠١١ . ص ص ٥ – ٦ .

[11] علي خليفة الكواري ، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " ، في : مجموعة مؤلفين ، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٢.

[12] عبد اللطيف الحنّاشي ، " نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية : الحبيب بورقيبة انموذجاً " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٢٩) ، بيروت ، شتاء ٢٠١١ ، ص ٢٧ .

[13] تذكر نازلي معوض ان نسبة السكان البربر في الجزائر تبلغ نحو ٣٥% من الشعب الجزائري . ينظر : نازلي معوض احمد ، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٠ .

[14] طارق عشور ، " معّوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (١٩٩٧–٢٠١١) : دراسة في بعض المتغيرات السياسية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (٣٤) ، بيروت ، ربيع ٢٠١٢ ، ص ٢٠ .

[15] مُحَمَّد إبراهيم صالحي ، النخب بين الحداثة وعودة التقليد : نشطاء الاحتجاج السياسي والكفاح من أجل الهوية في منطقة القبائل (١٩٨٠–٢٠٠١) ، في : احمد ابو زيد و عروس الزبير (محرران) ، النُخب الإجتماعية : حالة الجزائر ومصر ، عربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٩٥–٩٦ .

[16] مُحَمَّد مصباح، الأمازيغية في المغرب : جدل الداخل والخارج ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تقييم حالة) ، الدوحة ، تشرين الأول / أكتوبر ، ٢٠١١، ص ٤ .

[17] عبد الرحيم منار السليمي ، " الحركات الاحتجاجية في المغرب : المسار والمال " ، في : عمرو الشوبكي (محرراً) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١، ص١٢٤.

[18] عبد الرحيم منار السليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤.

[19] نبيل عبد الفتاح ، انتفاضة الإثنيات : أزمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية ، تحولات إستراتيجية ، (ملحق) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٣) ، القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠١٣ ، ص ١٨ .

[20] علي خليفة الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

[21] نصت الديباجة على عد الامازيغية من المكونات الاساسية للهويّة بالنص " ... والمكونات الأساسية لهويتنا ، وهي الاسلام والعروبة والأمازيغية . وفي التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور ١٩٩٦ جاء في المادة ٣ مكرر (١) تمازيغت هي كذلك لغة وطنية . تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراث الوطني . ينظر : القانون رقم ٠٢-٠٣ المؤرخ في ٢٧ محرم عام ١٤٢٣ الموافق ١٠ نيسان / ابريل سنة ٢٠٠٢ المتضمن التعديل الدستوري .

[22] شهدت منطقة القبائل اضطرابات وحركات احتجاجية في أكثر من مرّة كان أهمها ما حصل في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ للمطالبة بترسيم اللغة الامازيغية واعتبارها وطنية ورسمية ، وهو ما تم جزئياً عام ٢٠٠٢ ، وقد نصت المادة الرقم (٣) مكرر على : تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية " . نقلاً عن : عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية " ، في نيفين مسعد (تحرير وتنسيق) ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٢ .

[23] عبد النور بن عنتر ، تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر ، ٢٠٠٤/١٠/٣ على الرابط
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/f8e7fa8f-32ee-4612-b4f7-23c37b5a4da0

[24] بحسب بعض الكتاب ، لا يشكل قرار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ترسيم الأمازيغية مخالفة للدستور وذلك لسببين:
أولهما– أن المادة ١٧٤ من الدستور تخول له صلاحية تعديله شرط أن يصادق على ذلك البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة).
وثانيهما– أن المادة ١٧٨ من الدستور تقول إن أي تعديل دستوري يجب ألا يمس بالطبيعة الجمهورية للدولة، والنظام الديمقراطي التعددي، والإسلام دين الدولة، والعربية لغة وطنية ورسمية، والحريات الأساسية للمواطن، ووحدة التراب الوطني.

[25] علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٣١.

[26] علي خليفة الكواري ، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

[27] عصام بن الشيخ ، " مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر : مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب " ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، (تقييم حالة) ، الدوحة ، تموز/ يوليو ٢٠١١ ، ص ١٠ .

[28] عبد القادر عبد العالي ، " الاصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر " ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، (تقييم حالة) ، الدوحة ، ايار / مايو ٢٠١٢ ، ص ص ٣-٤ .

[29] صالح زياني ، " الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات اليات الممارسة الديمقراطية " ،مجلة دفاتر السياسة والقانون ، (عدد خاص) ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، نيسان / ابريل ٢٠١١ ، ص ١٤ .

[30] محمّد بوعشة ، " السياسة الخارجية الجزائرية ، من الرواج الى التفكك " ، في مجموعة باحثين، الازمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٦ ، ص ١٧٥ .

[31] تتموضع هذه الفئة في اسفل السلم الاجتماعي الوطني . ينظر : م.عزيز ، الطبقة الوسطى في الجزائر هل ستزول قريباً من الوجود ، العالم السياسي (الجزائر) العدد (٢٨)٨ – ١٥ /٥/ ١٩٩٤ ، ص ١١ .

[32] مُحَمَّد عبد الباقي الهرماسي، التغير الاجتماعي–الاقتصادي ومضاعفاته السياسية المغرب العربي في ديمقراطية من دون ديمقراطيين– سياسات الانفتاح في العالم العربي– الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥، ص٢٩٠ .

[33] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر، في مجموعة باحثين، الازمة الجزائرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٨.

[34] مُحَمَّد عابد الجابري ، " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " ، في : علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٥ .

[35] عمار بلحسن ، " المشروعية والتوترات الثقافية الدولة ... المجتمع والثقافة في الجزائر " ، في مجموعة مؤلفين ، غرامشي وقضايا المجتمع المدني ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ، ١٩٩١ ، ص ٣٨٦ .

[36] المنصف وناس ، تنسيقية العروش : (بالجزائر) والقيادات الشعبية والاجتماعية (ليبيا) : أزمة النخب أم التحديث ، في : احمد ابو زيد و عروس الزبير (محرران) ، النُخب الإجتماعية : حالة الجزائر ومصر ، عربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٠.

[37] المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

[38] مُحَمَّد إبراهيم صالحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

[39] عبد النور بن عنتر ، مصدر سبق ذكره .

[40] المصدر نفسه ، ص ١٨ .

[41] عروس الزبير ، " الانتفاضة العصيّة : الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٤) ، القاهرة ، نيسان / ابريل ٢٠١١ ، ص ٨٨ .

[42] عروس الزبير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٩ .

[43] نقلاً عن : علي الكنز ، " معطيات لتحليل الانتلجنسيا في الجزائر " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٠٤) ، بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر ، ١٩٨٧ ، ص ٦٢ .

[44] على الكنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢.

[45] عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية ، ترجمة : فيصل عباس ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٢٥٥.

[46] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

[47] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

[48] ينظر : صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٨–٢٤٩ .

[49] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[50] المصدر نفسه ، ص ٥٩.

[51] نبيه الأصفهاني ، " مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٤) ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٢.

[52] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

[٥٣] عبد الاله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية – سوريا ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠١ .

[٥٤] صالح زياني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

[٥٥] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥.

[٥٦] المصدر نفسه ، ص ٧٠-٧١.